الخيار الأردني ..مرة أخرى!

10-2-2004

تنتعش أفكار متباينة (في الوسط الإسرائيلي) قاسمها المشترك هو إدخال طرف ثالث إلى الساحة السياسية: الأردنيون. النقطة المثيرة للاهتمام هي أن هذه الأفكار تأتي بالأساس من معسكر اليمين الذي عارض كل تسوية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة تقليدية، والآن ها هو يقترح صورا مختلفة للخيار الأردني في مقابل التركيز على الخيار الفلسطيني.

في خضم الإرباك الشامل الذي تمخض عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية، أخذت تنتعش أفكار متباينة (في الوسط الإسرائيلي) قاسمها المشترك هو إدخال طرف ثالث إلى الساحة السياسية: الأردنيون. النقطة المثيرة للاهتمام هي أن هذه الأفكار تأتي بالأساس من معسكر اليمين الذي عارض كل تسوية في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة تقليدية، والآن ها هو يقترح صورا مختلفة للخيار الأردني في مقابل التركيز على الخيار الفلسطيني.
الصورة الأكثر تطرفا للخيار الأردني جاءت علي لسان وزير السياحة، بني ألون، التي هي في الواقع طبعة معدلة من الصيغة القديمة، الأردن هو فلسطين. ألون نشر منذ مدة برنامجا تفصيليا يقوم حسب رأي مستشاره يوآف شورك علي مبدأ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق في الدول العربية ودول أخرى، بينما يتم إعطاء باقي السكان جنسية أردنية مع حكم ذاتي مستقل عندما يتم ضم المناطق إلى إسرائيل.
يسرائيل هرئيل، رئيس مجلس "يشع" للمستوطنين سابقا طرح في مؤتمر هرتسليا السابق (في أواخر عام 2002) صورة خاصة به للخيار الأردني: حتى إذا قامت دولة فلسطينية في يشع فستكون حسب رأيه غير قادرة علي الوجود علي المدى الزمني بسبب الفجوة بين عدد السكان والمساحة الصغيرة. من هنا يقترح ممارسة ضغوط دولية علي الأردن ومصر حتى تقوما بتوفير بيت لقسم كبير من سكان المناطق علي أراضيهما، الأمر الذي سيتيح إبقاء المستوطنات اليهودية علي حالها. هرئيل يدعي أن اقتراحه هذا يأتي من معطيات الواقع نفسه ويوفر الحل لمشاكل يصعب علي اليسار أيضا توفير حلول لها.
وزير الدفاع الأسبق، موشيه ايرينز، نشر في صحيفة (هآرتس) في الآونة الأخيرة مقالة ادعى فيها أن الحل موجود في الشرق، الأردن حسب رأيه هو الطرف الملائم الوحيد القادر علي فرض النظام في المناطق التي تنوي إسرائيل الانسحاب منها. وخلافا لبني ألون وهرئيل اللذين يتحدثان عن التدخل الأردني بهدف منع الانسحاب وإخلاء مستوطنات، يعترف ايرينز بحق الأردنيين بالمطالبة في السيادة الكاملة على تلك المناطق إذا وافقوا عموما علي ضم سكانها إلى نطاق مسؤوليتهم. موشيه ايرينز عبر عن استعداده لقبول ذلك لعدة اعتبارات: الأردنيون قادرون علي قمع "الإرهاب" في المناطق، وهم في نفس الوقت يملكون عاصمة، الأمر الذي يسهل حل مشكلة القدس، ومن المحتمل أيضا أن يوافقوا علي عدم حصولهم على كل المساحة، الأمر الذي يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات.
البروفيسور يهوشع بورات، المستشرق في الجامعة العبرية الذي يعتبر صقرا متشددا من الناحية السياسية، يعتقد أيضا أن الحل موجود في الأردن، ولا ضير (حسب رأيه) في إعادة كل المناطق إلى الأردن بما في ذلك إخلاء كل المستوطنات: "أنا اقترح إدخال الأردنيين ليس لمنع إخلاء المستوطنات وإنما لنقل السيطرة علي المناطق إلى أيدي أمينة وموثوقة". ويضيف قائلا: "السيطرة الأردنية ستتيح المجال لحل مشكلة اللاجئين في دولة واحدة كبيرة من دون بعثرتهم في دول كثيرة ومن دون إدخالهم إلى المناطق المزدحمة أصلا، الأمر المهم هنا أن هناك تقاربا عرقيا بين القبائل العربية التي استوطنت الأردن وتلك الموجودة في أرض إسرائيل، ومن هنا لا يوجد منطق في إعطاء دولتين لشعب واحد". وزير العدل والمالية سابقا، دان مريدور، علي قناعة هو الآخر بأن كل تسوية دائمة في القضية الفلسطينية يجب أن تشمل دورا أردنيا.
مجمل هذه المواقف التي تصدر عن اليمين أصلا تطرح التساؤل إذا كان ذلك معبرا عن الاعتراف بالخطأ والتفويت التاريخي التام عندما قاموا هم أنفسهم سابقا بعرقلة الحلول القائمة علي الخيار الأردني. المرة الأخيرة التي بحثت فيها إمكانية كهذه علنيا كانت في إطار اتفاق لندن الذي عقده بيريس من خلف ظهر شريكه في الحكومة، اسحق شامير، الذي عارض المسألة. الاتفاق عُرقل في حينه من قبل الدخول في تفاصيله بسبب موافقة بيرس على عقد الاتفاق في إطار مؤتمر دولي كما طالب الملك حسين. شامير من ناحيته عارض هذه الفكرة بشدة وبعدها بعدة أشهر اندلعت الانتفاضة الأولى ومن ثم أعلن الملك عن فك الارتباط عن المناطق (بسبب خوفه من امتداد الانتفاضة إلى المملكة)، هذا الموقف ظل الأردنيون يتمسكون به حتى اليوم. بيريس يقول اليوم إن اتفاق لندن كان سيسمح لإسرائيل بتجنب التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، بل وكان سيتيح إبقاء المستوطنات في مواقعها. الاتفاق كان يقوم على إعطاء المسؤولية للأردن عن مواطنيه (أغلبية سكان المناطق يحملون الجنسية الأردنية) وحكم ذاتي لقيادة محلية منتخبة. بيريس يقول إن هذا الحل عبارة عن حكم مشترك ذو تقاسم وظيفي إسرائيلي أردني في المناطق.
منذ إعلان الأردنيين عن فك الارتباط، وقرارهم بمعارضة أي علاقة جديدة بين الضفتين أخذ في التصلب وذلك خشية قرار

الفلسطينيين الجماعي إلى الأردن بحثا عن مصدر رزق. الأردنيون يخشون اليوم من إضافة الفلسطينيين لتعدادهم بسبب التهديد الذي يمثله ذلك لنظامهم، ويركزون الآن علي بلورة هوية قومية أردنية متميزة عن الهوية الفلسطينية. بيريس لا يعتقد أن إعادة العجلات إلى الوراء ممكنة في التاريخ بما في ذلك العودة للوضع السابق مع الأردن المستعد للتقاسم الوظيفي. اليمين من الناحية الأخرى يصر علي إدخال الأردن إلى دائرة المسؤولية من خلال العصا المتمثلة بالضغط الأمريكي والجزرة المتمثلة بالصلاحيات والمكاسب الاقتصادية والإمتيازات.

وتقترح بعض الدوائر الإسرائيلية تحويل المساعدة الأمريكية لإسرائيل إلى الأردن كإغراء له للموافقة. أما ايربنز فيقول إن الأردن قد يوافق في حالة قمع إسرائيل لـ"الإرهاب" الفلسطيني وإعطاء الأردن اتفاقات هامة في المجال الاقتصادي.

بينما يركز ألون جهوده في تجسيد مشروعه في الساحة الأمريكية والكونغرس، إلا أنه لا يطرحه علنا ولا علي أطراف الإدارة الأمريكية لأنه ليس ممثلا للحكومة. هذا في الوقت الذي يعارض فيه النظام الأردني الحالي بشدة التدخل في المناطق ويؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة خشية قيام إسرائيل بطرد الفلسطينيين إلى الأردن في حالة عدم قيام هذه الدولة، ومع ذلك يرى بعض المراقبين إمكانية قيام النظام الأردني بالمساعدة في إقامة الدولة الفلسطينية من خلال الضغط علي الدول العربية حتى توافق علي استبدال عرفات لأنه يعيق موافقة إسرائيل على الاستقلال الفلسطيني حسب طرحها.